الأمم المتحدة A/CN.10/PV.228

الجمعية العامة
هيئة نزع السلاح

الوثائق الرسمية

الجلسة ٢٢٨
الثلاثاء، ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرتينوف (بيلاروس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

تبادل عام للآراء (تابع)

السيد توديلا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح لدورة عام ١٩٩٩. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تهانئنا لأعضاء المكتب الآخرين.

منذ انتهاء الدورة الماضية للهيئة، جرت أحداث ذات أهمية كبرى بالنسبة لعملنا. فبعض هذه الأحداث كان مثبطا للهمة، مثل التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا والأعمال العسكرية التي يضطلع بها مع انعدام ولاية محددة من مجلس الأمن. ومع ذلك، ثمة أحداث أخرى متواضعة نسبيا حصلت وخففت من تشاؤمنا. وهذه تشمل سريان مفعول اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ والاقتراح بوضع جدول أعمال جديد لنزع السلاح النووي وهو ما تؤيده بيرو تأييدا كاملا؛ وقرار الجمعية العامة الذي يرحب بقرار منغوليا القاضي بإعلانها دولة خالية من الأسلحة النووية. فهذه جميعها أحداث هامة جدا.

ونحن نعتقد أنه من الضروري - في فترة ما بعد الحرب الباردة هذه وفي أعقاب التغيرات العميقة التي حصلت داخل النظام الدولي، ولا سيما في مجال نزع السلاح - عقد دورة استثنائية أخرى للجمعية العامة تكون مكرسة لنزع السلاح. وفي هذا الصدد، لا بد أن نغتنم هذه الفرصة التي يوفرها قرار الجمعية العامة، بما يشكل استثناء للقواعد المتبعة في هيئة نزع السلاح، لنطلب إلى الهيئة أن تسعى للسنة الرابعة على التوالي إلى الاتفاق على برنامج عمل وعلى أهداف تلك الدورة الاستثنائية.

وتعتبر بيرو أن الوثيقة التي قدمها رئيس الفريق العامل في عام ١٩٩٨ تعالج المصالح والشواغل الرئيسية لجميع الدول، على الرغم أنها لا تبين جميع المواقف الوطنية. ومع ذلك، نعتقد أنها مقبولة وأنها لا تؤثر في موقف أي وفد قبل عقد الدورة الاستثنائية.

وينبغي لنا أن ننظر أيضا هذا العام في مسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وفقا للاتفاقات الإقليمية التي تم التوصل إليها بحرية. ويعتقد وفد بيرو أن الهيئة ينبغي أن تضع مبادئ ومقاصد عامة تتماشى مع شتى المبادرات الإقليمية، دون إصدار أية أحكام تتعلق بجدوى وفعالية المناطق القائمة.

ولقد تم إحراز تقدم كبير حتى الآن. فالوثيقة التي قدمها رئيس الفريق العامل قبل بضعة أيام توفر مبادئ توجيهية تتيح لنا أن ننهي أعمالنا بنجاح.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C 178 وستصدر التصويبات بعهد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إن البند الثالث الذي لا يقل أهمية عن البندين الأول والثاني، يشير إلى مبادئ توجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التأكيد بوجه خاص على تعزيز السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٥١/٤٥ نون. وتعتقد بيرو أنه يمكن للتدابير المعينة التي تتخذ لصالح تحديد الأسلحة التقليدية والحد منها أن تسهم إسهاما حقيقيا في خفض عدد حالات الصراع أو في السيطرة على ظهورها من جديد.

ونحن نؤيد بحزم جميع التدابير المتعلقة بمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فالحقيقة أنها تشكل العنصر الرئيسي في معظم الصراعات المسلحة.

وتوافق بيرو على هذه الأهداف وهي تتخذ إجراءات معينة في هذا الصدد. فبيرو وإكوادور ماضيتان معا وبدعم من البلدان الضامنة لبروتوكول ريو دي جانيرو في عملية إزالة الألغام من مناطق معينة على حدودنا المشتركة. وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة على صعيد إقليمي، فإن اعتماد الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها تمثل خطوة هامة استثنائية خطتها البلدان الأمريكية نحو تحقيق الاستقرار السياسي والعسكري. وتلك الاتفاقية يكملها قانون في بيرو ينص على قواعد وأنظمة تتعلق بملكية الأسلحة ونقلها على أيدي السكان المدنيين.

إن الإسهام الذي يمكن أن يقدمه نهج إقليمي لنزع السلاح بالنسبة لنزع السلاح العالمي يكتسي الآن أهمية أكثر من أي وقت مضى. وتبذل هذه الجهود الإقليمية في سياق الاتجاه إلى تحقيق نزع سلاح عالمي وعام وكامل في ظل رقابة دولية فعالة. ومن ثم تؤمن بيرو أن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يمكن أن يضطلع بدور هام في نزع السلاح، بل وينبغي له أن يضطلع به.

وكما أعلن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، قررت حكومة بيرو التبرع سنويا بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف تشغيل ذلك المركز. كذلك قررت حكومة بيرو أن تقوم بتبرع إضافي لمرة واحدة بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف تجهيز ذلك المركز. وقد قُدم ذلك التبرع أمس بإيداع شيك لدى الصندوق الاستئماني للمركز الإقليمي.

وتؤكد بيرو مرة أخرى التزامها الدائم بالسلم العالمي وباحترام القانون الدولي. والتفاهم الذي تحقق بين إكوادور وبيرو، والذي قال عنه أمين عام الأمم المتحدة أنه "نموذج" على سائر أعضاء المجتمع الدولي أن يحتذوه، يعني أن السلام يظل يمثل أغلى هدف بالنسبة لبلداننا. واستنادا إلى تجربتنا، نحن نؤكد بالتالي ضرورة بذل كل جهد ممكن لصون السلام وتعزيزه. إن السلام أمر لا غنى عنه للتنمية والاستقرار السياسي.

وفي حالة بيرو، فإن الموارد الكبيرة التي كانت مكرسة من قبل لشراء المعدات العسكرية تستخدم الآن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وآليات الشفافية وبناء الثقة التي ما فتئنا ندعمها، فضلا عن استخدام سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، تمكن الآن قواتنا المسلحة من القيام بمشتريات عسكرية موجهة فقط للحفاظ على مستوى الفعالية اللازم للوفاء بواجباتها الدستورية لحماية سلامتنا الوطنية والدفاع عنها، تمشيا مع الثقة السائدة حاليا بين بيرو والبلدان المجاورة لها.

وأخيرا، بدءا من سنة ٢٠٠٠، ستنشئ هيئة نزع السلاح آلية عاملة جديدة لتولي مسؤولياتها في مسائل نزع السلاح. وسيقتضي ذلك من جميع أعضاء هذه الهيئة إرادة سياسية حازمة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحديد المواضيع الجديدة التي ستشكل موضوع مداولاتنا. وفي رأينا أن النتائج الإيجابية التي سنحققها في هذه السنة ستمكننا من دخول الألفية الجديدة ونحن في حالة أفضل. وبهذا يتعهد وفد بيرو بتعاونه ويعرب عن استعداده للسعي لتحقيق ذلك.

السيد سيشو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أهنئكم، ياسيدي، على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح في دورتها لعام ١٩٩٩. وبالنظر إلى ما تتمتعون به من خبرة ومهارات دبلوماسية، نحن على اقتناع بأن الهيئة ستنجح في الاضطلاع بمهامها. وبوسعكم أن تعتمدوا تماما على دعم وفد بيلاروس النشط والشامل. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء مكتب الهيئة الآخرين في هذه الدورة.

علاوة على ذلك، هل لي أن أعرب، باسم السيد سيرغي مارتينوف، النائب الأول لوزير خارجية بيلاروس، الذي تولى رئاسة هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٨، عن امتناننا الخالص لجميع الوفود التي مكنت جهودها المشتركة الهيئة من أن تكمل بنجاح عملها في السنة

الماضية وأن تدنو بالمجتمع الدولي خطوة صوب هدفه المرجو المتمثل في نزع السلاح العام والعالمي.

وأود أيضا أن أعرب عن التقدير لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد جايانتا دانابالا، على جهوده وقيادته القديرة لإدارة شؤون نزع السلاح ولمساهمة قطاعه في الأمانة العامة في التعاون الدولي الفعال في مجالي صون السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح.

وخلال العقد الماضي، تمكن المجتمع الدولي من إعادة التفكير في تجربة سباق التسلح المؤسفة ومن التقدم صوب الألفية الثالثة بنتائج هامة في ميداني الحد من التسلح ونزع السلاح. إن الطبيعة المشتركة للمهام التي تواجه مناطق وبلدانا مختلفة فيما يتعلق بتنفيذ الواجبات الدولية في إطار اتفاقات نزع السلاح دعمها في السنوات الأخيرة ازدياد التقارب في مواقف العديد من الدول بشأن هذه المسائل.

وفي هذا الصدد تحتل الاتفاقات الدولية في مجال الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل مكانة خاصة. إن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى ما لا نهاية، وتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وسريان اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وبدء عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وسريان اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، كل ذلك يُظهر أن نطاقا أوسع من مواضيع نزع السلاح يخضع الآن للنظر في العملية التفاوضية الدولية.

وفيما يتعلق بجدول أعمال العملية الدولية لنزع السلاح، نجد تدريجيا أن عدد المواضيع الممنوعة أو غير المفتوحة للنقاش أو التي يمكن الاعتراض عليها قد قل. إن توقيع البروتوكول الإضافي لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ودخوله حيز النفاذ، وتوقيع اتفاقية أوتاوا، وتنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وبدء المفاوضات بشأن الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، كل ذلك يمثل إسهامات هامة في تقليل الخطر العسكري.

إن توقيت هذه الأحداث في حد ذاته دليل على أن عملية نزع السلاح، مهما كان موقف عدد من الدول إزاءها نقديا، قد أصبحت مستقرة ومتقدمة صوب نهاية القرن. ومن المعروف جيدا أن بيلاروس ظلت تقدم إسهاما نشطا وعمليا طوال هذه السنين في جميع مجالات عملية نزع السلاح، بدءا بالأسلحة التقليدية وانتهاء بالأسلحة النووية الاستراتيجية.

علاوة على ذلك، لا بد أن نلاحظ اليوم وجود تقويض خطير لعملية تعزيز الأمن الدولي والأوروبي، التي يشكل العنصر الرئيسي فيها نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي الوقت الراهن، فإن العمل العدواني لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والذي ينفذ تجاوزا لمجلس الأمن الدولي، يمثل تهديدا مباشرا للأمن الأوروبي والدولي. وفي رأينا أن هذا الاستخدام للقوة على نحو غير شرعي ومن طرف واحد لن يفشل فقط في تدعيم تعزيز للثقة وعلاقات شراكة أقوى في القارة الأوروبية، ولكن قد يؤدي أيضا إلى تفجر جديد لسباق التسلح.

إن الدروس المستفادة من التاريخ تظهر أن السلم والأمن لا يمكن تحقيقهما عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ففي صميم السلام تكمن الشراكة والتعاون وتدابير بناء الثقة وتسوية النزاعات سلميا، وفقا لمبادئ القانون الدولي المقبولة عموما. وهذه الأحكام ترد في ميثاق الأمم المتحدة وتدعمها بيلاروس على نحو نشط.

وفي ضوء الأحداث المأساوية في البلقان، فإن بذل المزيد من الجهود لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية قد يدلل على أنه إحدى الطرق لتعزيز الأمن والثقة على المستويين دون الإقليمي والإقليمي. والمبادرات الجديدة التي تُطرح لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي اقترح إنشاؤها في الماضي، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومنغوليا، تعكس التقدم التدريجي الذي أحرزه المجتمع الدولي في سبيل إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية وتعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، وتسهم إلى حد كبير في تعزيز الأمن الدولي.

وتتخذ بيلاروس تدابير عملية لمحاولة ضمان مناخ مؤات في وسط أوروبا من أجل تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين بين الأوروبيين في القرن القادم. واقترح رئيس بيلاروس، السيد لوكاشنكا، إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية، وهذا

يشكل نتيجة منطقية للخطوات العملية المتخذة في ميدان نزع السلاح النووي في القارة الأوروبية. وكما يعرف الأعضاء، تجسدت الفكرة في الوثائق الصادرة عن العديد من المحافل الدولية في السنوات الأخيرة، بما فيها وثائق الجمعية العامة وهيئة نزع السلاح.

وتبدو المبادرة على أنها إحدى أكثر الوسائل فعالية لخفض التوتر في أوروبا وتحسين العلاقات الدولية ككل، حتى في إطار توسيع العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي. ويجب علينا الآن داخل الفريق العامل أن نعمل على الصياغة النهائية للوثيقة المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونعتقد أن الوثيقة التي تم الانتهاء من إعدادها توفر أساسا جيدا للعمل على التوصيات النهائية وتطوير استراتيجيات للجهود الدولية في هذا المجال. ويرى وفد بيلاروس أن المبادرات الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في القارة الأوروبية وفي أماكن أخرى ستجري مناقشتها على نحو أكبر في هيئة نزع السلاح وستؤدي في السياق المناسب إلى اعتماد وثائق اتفق عليها.

والدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح هي إحدى المسائل المدرجة في جدول أعمال الهيئة التي تحتاج إلى حسم. ولسنوات عديدة أيد وفد جمهورية بيلاروس قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بينما أبدى تفهما لتعقد المشاكل المتصلة بإدراج بند هام في جدول الأعمال. وينبغي أن يكون جدول أعمال الدورة الاستثنائية متوازنا وينبغي أن يتضمن مسائل الأسلحة النووية والتقليدية، وعدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومشاكل نزع السلاح الإقليمي. والمسائل الملحة هي

مسألة تعزيز الأمن الدولي وتدابير بناء الثقة ودور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح.

وكما أوضح وفد بيلاروس في مناسبات عديدة، ينبغي للدورة الاستثنائية الرابعة أن تركز على الاستفادة من الخبرة التي تراكمت، وتقييم العمل الذي أنجز حتى الآن وتطوير خطط عملية لكفالة الأمن في أنحاء العالم في القرن الحادي والعشرين. وأنجز الفريق العامل عملا هاما في هذا الصدد أثناء الدورة السابقة التي عقدتها الهيئة. ومع أن الوفود اقتربت من تحقيق توافق الآراء، فإن الوقت المتاح لم يمكّن من مناقشة جميع أهداف ومهام الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ويأمل وفد بلدي أن نمضي بشكل بناء في مناقشة هذه المسائل أثناء الدورة الحالية للهيئة.

ومن بين المشاكل العملية في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح، تم مؤخرا إيلاء اهتمام خاص لمسألة تحديد الأسلحة. ونعتقد أنه لن يتم تحقيق الاستقرار والسلم العالميين من خلال زيادة ميزانيات التسلح، بل على العكس، من خلال خفضها عن طريق تدابير الشفافية والجهود المشتركة بين الدول. وفي هذا السياق، يؤيد وفد بيلاروس إعداد وثيقة للهيئة بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بتحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح.

ويشارك خبراء من بيلاروس بصورة نشطة في الأفرقة المنشأة من خلال تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٢ زاي، المتعلق بتعزيز السلم من خلال تدابير عملية لنزع السلاح، و ٣٨/٥٢ طاء، بشأن الأسلحة الصغيرة. ويحدونا الأمل في أن تؤدي التوصيات التي أعدتها هذه الأفرقة إلى نتائج ناجحة بالنسبة لعمل الهيئة في هذا المجال. وأود كذلك أن أؤكد على الأهمية الكبيرة، في إطار الاستراتيجيات الوقائية، للرقابة الفعالة على تخزين هذه الأسلحة والاتجار بها.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، استعداد وفد بيلاروس للمشاركة والدخول في حوار مع جميع الوفود، بهدف تطوير واعتماد مقررات وتوصيات عملية في سياق دورة الهيئة هذه.

السيد ليكر (كندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب كندا بهذه الفرصة لتناول مسائل هامة تؤثر على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتتصل بعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهيئة نزع السلاح، بوصفها محفلا تداوليا عالميا، لا تذكي فقط الوعي بالمسائل وإنما تحدد أيضا المبادئ وتقدم مبادئ توجيهية لتسهيل تحقيق هذه الأهداف. وهذا يكتسب أهمية لا سيما عند الإشارة إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وترحب كندا وتشجع التقدم من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، انسجاما مع ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي والمعايير الدولية المتفق عليها. وبغية تعزيز الأمن الإقليمي، فإن المناطق الخالية من الأسلحة النووية يجب التوصل إليها بحرية فيما بين الدول المعنية، وبخاصة في المناطق المعرضة لنشوب الصراع. والتأييد الشامل للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية

لهذه المناطق أمر لازم، ونحن نحثها على اتخاذ تدابير دون شروط لتحقيق هذا الهدف.

وتأييدا لهذا المبدأ، وزعت كندا في ١٩٩٧ ورقة عمل بعنوان "المناطق الخالية من الأسلحة النووية: منظور شامل". وكانت الورقة تستهدف تعزيز المناقشة، ونأمل بأن تستمر الورقة في إضفاء أهمية على مداولات هذا العام. ويسرنا على وجه الخصوص أن نشارك في تقديم القرار الذي اعتمد أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، والذي عرضته كازاخستان، وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان، وأوزبكستان. وتعتقد كندا أن هذه المبادرة تمثل خطوة هامة نحو بناء الثقة والأمن بصورة وطيدة في المنطقة، وسنظل نؤيد الجهود التي تبذلها تلك البلدان لإنشائها.

وفيما يتعلق بدورة الأمم المتحدة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، لا تزال كندا تعتقد أن توافق الآراء ضروري لكي يكون لهذه الدورة أثرها الهام على المجتمع الدولي. وكما أعلنا في الماضي، فإن من الأهمية بمكان أن نتذكر بأن جهودها في هيئة نزع السلاح لا يمكن أن تنجح إلا بمدى استعدادنا لأن ننظر بصورة جماعية في اعتماد منظورات جديدة سعيا إلى إيجاد أرضية مشتركة. ولئن كنا نشعر بالأسف للفرص التي ضاعت أثناء الدورات السابقة لهيئة نزع السلاح، فإننا نتطلع إلى مناقشة وسائل أخرى يمكن فيها للدورة الاستثنائية لنزع السلاح أن تعزز من أهدافنا المشتركة.

وإن توطيد دعائم السلم يمثل مجال اهتمام لكندا تتزايد أهميته، ولقد شاركنا في مناقشات مضمونية في هذا المحفل وفي المحافل الأخرى. ولا يزال يثير إعجاب كندا العمل الذي اضطلعت به إدارة شؤون نزع السلاح ومختلف الآليات التشاورية التي أنشئت أثناء الإصلاحات التي جرت في السنوات العديدة الماضية. ولا ينبغي التقليل من أهمية هذه الهيئة في تزويد عمل إدارة شؤون نزع السلاح بالمعلومات وزيادة الوعي داخل منظومة الأمم المتحدة وفي المنظمات الإقليمية، فضلا عن تحديد المبادئ والخطوط التوجيهية لتحقيق الأهداف العملية لنزع السلاح وبناء السلم. ونود أيضا أن نشيد بالمساهمة الهامة التي قدمتها مجموعة الدول الأعضاء المهتمة بالعمل الجاري في هذا المجال. وقد أنشئت تلك المجموعة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٢ زاي.

ولقد سرت كندا لقيامها بتوزيع ورقتي عمل خلال الدورتين الماضيتين للهيئة ألا وهما: "نزع السلاح العملي وتدابير التسريح وإعادة الدمج من أجل بناء السلام" في عام ١٩٩٧، و "إحلال السلام عن طريق اتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح: السياق" في عام ١٩٩٨. ونحن نتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن المبادئ الواردة في تينك الورقتين.

إن الأونروبل لويد أكسوارني قال بصفته وزيرا للشؤون الخارجية في كندا أن كندا تدرك الحاجة إلى أن يعيد المجتمع الدولي التفكير في الاضطلاع بشؤونه في البيئة السياسية الجديدة. وتركز كندا إلى حد كبير على الأمن البشري وعلى الحاجة إلى التقليل من ثقافة الصراعات إلى الحد الأدنى. وأهمية الأمن البشري تتضح بصورة خاصة عندما نتطلع إلى مبادرات حديثة وجارية لنزع السلاح، من قبيل اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام - أي اتفاقية أوتاوا - والجهود الدولية المبذولة من أجل تقليل أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى أدنى حد. ولا يسع الجهود المبذولة من أجل توطيد وتعزيز نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار إلا أن تزيد من أمن ورفاه عشرات الملايين من الأشخاص الذين تتهددهم الأسلحة النووية والنتائج المترتبة على الانتشار بصورة مباشرة.

ويود الوفد الكندي أن يؤكد لكم، سيدي، تعاوننا الكامل معكم، وهو سيبذل كل جهد في سياق أعمالنا من أجل مساعدتكم ومساعدة نواب الرئيس ورؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة في التوصل إلى نتيجة ناجحة لهذه المداولات.

السيدة أريستنيكوفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أشارك في التهانئ التي وجهت اليكم على انتخابكم للمنصب المسؤول، ألا وهو منصب رئيس هيئة نزع السلاح في هذه الدورة. ونحن نأمل في أن يكون العمل في ظل قيادتكم الحكيمة مثمرا وناجحا. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للسيد جاينثا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على بيانه التمهيدي بشأن بنود جدول الأعمال المعروضة على هيئة نزع السلاح للنظر فيها.

إن كازاخستان تعلق أهمية كبرى على أعمال هيئة نزع السلاح بوصفها محفلا عالمي العضوية يتيح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة المشاركة في

مناقشة مسائل نزع السلاح وفي اتخاذ قرارات وتوصيات هامة. وتظل المهمة ذات الأولوية في ميدان نزع السلاح تتمثل في تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. وأساس هذا النظام يتألف من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والقرارات المتخذة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة.

وفي ميدان نزع السلاح النووي، فإن مهمتي تخفيض الترسانات النووية وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية تظلان مهمتين حيويتين، ولا يمكن إنجازهما إلا إذا قامت جميع الدول بإجراء حوار بناء وببذل جهود هادفة.

إن الإسهام الكبير الذي تقدمه كازاخستان لعدم الانتشار ووقف تجارب الأسلحة النووية معترف به عالميا. فنبذ جميع أشكال الأسلحة النووية كان خيارا طبيعيا لبلادي التي عانت أشد المعاناة من الآثار المشؤومة المترتبة على التجارب النووية التي أجريت في حقل التجارب السابق في سيميبالاتينسك. ولهذا السبب بالذات، نرى أن إحراز مزيد من التقدم على طريق الحد من الأسلحة وتخفيض الأسلحة ييسر تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وتعتقد كازاخستان، بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يجري التوصل اليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية يشكل آلية هامة لتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار. فالمادة السابعة من المعاهدة وقرارات مؤتمر عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين" أرستا أرضية صلبة لإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا تعمل على تعزيز السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. وترى كازاخستان أنه من الأهمية بمكان لجميع البلدان التي أعلنت أنها جزء من مناطق خالية من الأسلحة النووية وجوب أن تتعهد الدول النووية باحترام مركز هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية ووجوب تقديم ضمانات أمنية للدول المشاركة فيها.

إن أهمية هذه المناطق في إيجاد حالة من الاستقرار والأمن الدوليين معترف بها على نطاق واسع. ويشهد على هذا التقدم المحرز في هذا المجال إنشاء المناطق القائمة التي تغطي اليوم ما يزيد على ٥٠ في المائة من مساحة اليابسة، بما في ذلك انتاركتيكا. والمناطق القائمة هي مثال جيد على إنشاء مناطق جديدة.

ومن الطبيعي أن تعلق كازاخستان أهمية كبرى على إحراز تقدم في تنفيذ مبادرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ففي الدورتين الثانية والخمسين والثالثة والخمسين للجمعية العامة، قمنا إلى جانب دول أخرى في المنطقة بتقديم مشروعي قرارين بشأن مسألة إنشاء هذه المنطقة. ونلاحظ مع الارتياح الدعم الذي أبدته دول أعضاء أخرى. وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأشكر الوفود في هذه القاعة على الدعم الذي أعربت عنه بشأن هذا الموضوع في بياناتها خلال المناقشة الجارية حاليا في هيئة نزع السلاح.

ويود وفد بلادي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن امتنانه للأمين العام وللسيد دانابالا على المساعدة التي وفرتها الأمم المتحدة في وضع صك قانوني يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتنا. وفريق الخبراء من البلدان الخمسة في المنطقة المنشأ بدعم من الأمم المتحدة اضطلع بقدر كبير من الأعمال. ولقد أحرز بعض التقدم في تحديد العناصر الأساسية لمشروع النص المتعلق بإبرام معاهدة بشأن إنشاء منطقة في وسط آسيا في المستقبل.

ونحن على اقتناع بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا سيشكل خطوة هامة نحو تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وتطوير التعاون في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، وتطوير التعاون في الانتعاش البيئي للأراضي التي تعاني من التلوث الإشعاعي، وتعزيز نزع السلاح العام الكامل، وتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وستواصل كازاخستان مستقبلا المشاركة على نحو متواصل وبناء في العمل على إنشاء منطقة في وسط آسيا.

وثمة أهمية خاصة في عالمنا اليوم تعلق على إجراء دراسة متأنية للمسائل المتعلقة بمكانة ودور القوات

المسلحة والأسلحة التقليدية في تعزيز السلم وصون الاستقرار الاستراتيجي. وثمة صفة ضرورية لآلية الاستقرار الاستراتيجي هي طابعها المتعدد الأطراف، أي العمل الهادف والمنسق من جميع الدول والتعاون فيما بينها. وتعتقد كازاخستان أن عملية إجراء تخفيضات جذرية في الأسلحة التقليدية يجب أن تكون ذات طابع إقليمي وعالمي على حد سواء، وهي تشكل إذا ما تم تحقيقها، تقدما محرزا نحو نزع السلاح العام الكامل. وقرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون لاحظ دور تحديد الأسلحة الشامل - خاصة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتدابير بناء الثقة، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم، وإزالة الألغام والتحول - كشرط أساسي هام لصون وتعزيز السلم والأمن ولتحقيق الانتعاش بصورة فعالة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو فعال.

ونحن نرى أن الشفافية في تحديد الأسلحة التقليدية والحد منها هي أساس جيد لمنع تراكم الأسلحة المزعزع للاستقرار في أية منطقة من العالم أو الإفراط في تكديس الأسلحة في أية دولة. وفي هذا السياق، نقدر عظيم التقدير العمل الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، ويحدونا الأمل في التوصل إلى اتفاق مبكر على مبادئ توجيهية لنهج شامل ومتكامل من أجل تعزيز السلام عن طريق اتخاذ تدابير عملية في ميدان نزع السلاح.

إن كازاخستان تدعو الى وقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وهذه المشكلة تزداد حدة في الوقت الحاضر. ورغم أن شحنات الأسلحة لا تمثل سببا رئيسيا للصراعات، فهي تؤدي الى استمرارها، مثلما يتضح من جميع الصراعات الدائرة الآن تقريبا. وإن زعزعة استقرار الحالة في فرادى مناطق العالم تبين وجوب تعزيز تحديد الأسلحة التقليدية وتوزيعها بوصف ذلك أداة هامة للحفاظ على الأمن الإقليمي. وفي هذا السياق، نحن نؤيد سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ونعتبره عنصرا هاما في مسألة الحد من الأسلحة هذه. ومنذ عام ١٩٩٢، ونحن نعمل بانتظام على توفير البيانات للسجل، ونعتبر كفالة مشاركة الدول الأعضاء على أوسع نطاق ممكن في عمل هذه الأداة الهامة مهمة عاجلة.

ومن البنود الهامة في جدول أعمال هيئة نزع السلاح مسألة عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. إن وثائق الهيئة، التي تنم عن بعض التقارب بين المواقف المختلفة للدول، توفر في رأينا أساسا طيبا للنظر على نحو بناء في بند جدول الأعمال هذا خلال الدورة الحالية. وبالتأكيد لا يزال هناك عدد كبير من المسائل التي تقتضي بحثا متعمقا. ومع ذلك، نحن نأمل أن يؤدي زوال الخلافات والجهود التي تبذلها الدول بهدف حل المسائل المتصلة بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة الى التغلب على الخلافات المتبقية بشأن النهج الواجب اتباعه. وأود، بقدر كبير من التفاؤل، أن أركز على أهمية التوصل الى توافق في الآراء بشأن أهداف الدورة الاستثنائية وجدول أعمالها. ونأمل أن تخرج الدورة بنتائج إيجابية لإحراز تقدم في ميدان نزع السلاح، وتحديد التسلح، ومسائل السلم والأمن الدولي.

إن وفد كازاخستان يؤيد تماما الرأي القائل بأن هيئة نزع السلاح يجب أن تضطلع بدورها الفريد في آلية نزع السلاح بغية الإسهام في العملية الجارية الرامية الى تحقيق "نزع السلاح المستدام". وفي رأينا، توفر وثائق العمل المعدة لهذه الدورة للهيئة أساسا طيبا للمناقشات الجارية.

ووفدي على استعداد للعمل معكم، يا سيادة الرئيس، ومع الوفود الأخرى الحاضرة في هذه القاعة، سعيا الى إيجاد حلول مقبولة للجميع للمسائل المعقدة التي ترد في جدول أعمال هذه الدورة.

السيد خيرات (مصر) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أهنئكم، يا سيدي، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة هيئة نزع السلاح، وأود أن أعرب عن ثقتي في أن الهيئة ستتمكن تحت قيادتكم القديرة من الاضطلاع بولايتها بنجاح في هذه السنة. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم عن جدارة. وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم وللمكتب كامل تعاون وفدي ودعمه خلال مداولاتنا.

إن مهمتنا خلال الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح يجب أن تكون بالتأكيد العمل بإصرار للتوصل الى توافق في الآراء بشأن البنود الثلاثة المعروضة على الهيئة، وهي تحديدا، دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، و "المبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التأكيد بوجه خاص على توطيد السلم في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون". وحقا إن أهمية عمل هيئة نزع السلاح في هذه الدورة

الموضوعية يكتسي أهمية عظيمة حيث أن البنود الثلاثة المدرجة في جدول أعمالها ستناقش للمرة الأخيرة.

إن قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ ألف ألف قد أوصى بإدراج بند معنون "دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح" للسنة الرابعة في جدول أعمال الهيئة في دورتها لعام ١٩٩٩، بغية الدعوة الى اتفاق بشأن أهداف الدورة وجدول أعمالها وتوقيتها، مما يمكن الجمعية العامة من أن تقرر، بناء على توصية الهيئة، بشأن موعد لعقد الدورة.

إن اعتماد القرار ٧٧/٥٣ ألف ألف بدون تصويت لهو خير دليل وخير شاهد على التأييد الساحق للضرورة الملحة لعقد تلك الدورة، وهي الدورة التي ترمي الى تناول السبل والوسائل اللازمة لتعزيز مبادئ نزع السلاح وأهدافه وأولوياته وآلياته وجهوده من أجل التصدي لتحديات نزع السلاح في الألفية الجديدة.

ومنذ اعتماد الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨، شهد العالم عددا من التطورات التي تمثل تحديا شرسا لجدول أعمال عدم الانتشار ونزع السلاح والحد من التسلح، حيث يتضح ذلك جليا في ميدان التجارب النووية. ومن ثم فإن مصر تكرر الإعراب عن تأييدها الصريح لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونستند في تأييدنا الى ضرورة الإعراب عن التغيرات الأساسية في العلاقات الدولية التي حدثت منذ نهاية فترة الحرب الباردة وتبلور نظام عالمي جديد يقوم على التعاون، لا على المواجهة - وهي تغيرات أوجدت مناخا أكثر مؤاتاة واتساقا من أجل مواصلة جهود نزع السلاح.

وفي رأينا أن الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ينبغي أن تكون نموذجا يحتذى في تحضيراتنا للدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وفي هذا الصدد ينبغي أن نشير على نحو خاص الى الوثيقة الختامية للدورة الأولى، التي تقول،

"وتكون الأولويات في مفاوضات نزع السلاح ما يلي: الأسلحة النووية؛ وأسلحة التدمير الشامل الأخرى، بما فيها الأسلحة الكيميائية؛ والأسلحة التقليدية، بما فيها تلك التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛ وتخفيض القوات المسلحة." (دإ - ٢/١٠، الفقرة ٤٥)

وهذا هو ما يشكل في رأينا العناصر الأولية لبرنامج العمل الذي يتطلب، إذا أريد تنفيذه، أن تبدي جميع الدول إرادة إيجابية، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونحن نؤمن أيضا بأن مساعينا في هذا الصدد ينبغي أن تركز على التوصل الى اتفاق بشأن توقيت الدورة الاستثنائية وتحقيق تفاهم عام بشأن جدول أعمالها الذي يمكن للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية أن تتناوله بمزيد من الدراسة.

ويسر وفدي أن يرى للمرة الثالثة في جدول أعمال هيئة نزع السلاح البند المعنون "إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية". وبالنظر الى ما لهذه المسألة من أهمية حيوية حاليا، نتوقع من مداولات هيئة نزع السلاح بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية خلال السنة الثالثة والأخيرة التي ينظر فيها هذا البند ألا تقتصر على صياغة المبادئ التوجيهية؛ فهي ينبغي أن تؤدي الى صياغة توصيات محددة استنادا الى تقييمات عملية للمناطق القائمة، بغية زيادة تعزيز المفهوم وتعزيز الجهود الجارية التي ترمي الى إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، لا سيما في الشرق الأوسط.

وبالنظر الى المميزات الخاصة للمنطقة، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من شأنه أن يسهم بقدر كبير في وقف انتشار الأسلحة النووية وتعزيز أمن جميع الدول في المنطقة. ونتيجة لذلك، سيعتبر إنشاء هذه المنطقة تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة، مما سيسهم في تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

إن القرار الذي عرضته مصر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط - موضوع قرار تتخذه الجمعية العامة سنويا منذ عام ١٩٨٠ - يشهد على التأييد الساحق لهذا الهدف. إلا أنه لم تتخذ تدابير ملموسة ولم تعقد اجتماعات عمل ولا محادثات جادة، رسمية أو غير رسمية فيما بين الأطراف الإقليميين بغية إنشاء هذه المنطقة.

إضافة الى ذلك، فإن إعلان القاهرة المعتمد بمناسبة احتفال التوقيع على معاهدة المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية ركز على أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، خاصة في مناطق التوتر مثل الشرق الأوسط، يعزز السلم والأمن العالميين والإقليميين. وهذه شهادة حية من الدول الأفريقية على خطورة الحالة في الشرق الأوسط. وللأسف، لا يزال الشرق الأوسط متخلفا كثيرا عن الركب. وأنا أذكر الحقائق فقط عندما أقول أن وجود مرافق نووية في اسرائيل - الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم تعلن عن اعتزامها فعل ذلك - غير خاضعة للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتشغيلها لبرنامج نووي غامض يؤدي بوضوح الى تسبيب الفزع فيما بين دول الشرق الأوسط.

ومن الواضح أنه ينبغي التصدي لهذا الموقف الغريب في مداولات الفريق العامل المعني بذلك وينبغي أن يتجسد ذلك في أية نتائج، إذ أنه يمثل تحديا واضحا لنظام عدم الانتشار بكامله وهو النظام الذي نصبو جميعا إلى ضمانه وتعزيزه.

وهناك بند آخر في جدول أعمالنا سيناقش للسنة الثالثة. والأهمية التي تعلق على بند جدول الأعمال المعنون:

"المبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التأكيد بوجه خاص على تعزيز السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون."

إنما تنبع من الأهمية المستمرة التي نوليها للأسلحة التقليدية، وبخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي تناول هذا الموضوع ومعالجته بطريقة دقيقة بغية تجنب أية ازدواجية في العمل بين هيئة نزع السلاح وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي شكله الأمين العام. ونحن نفهم أن التدابير العملية لنزع السلاح التي يجري تناولها في إطار هذا البند ينغبي أن تطبق في حالات ما بعد انتهاء النزاع لتعزيز السلم من جانب جميع المعنيين.

إلا أنه تجدر ملاحظة أن هذا البند يمس مختلف جوانب عمل الأمم المتحدة ككل، ولا سيما في المجالات الانتقالية حيث لم يتحقق فيها السلم بصورة كاملة. وهي مجالات لم يتم الاتفاق فيها لحد الآن على تعريفات ملموسة. ولئن كان هناك مجال للاستفادة من التجارب والدروس العملية المستقاة من ماضي وحاضر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم، فقد يبدو من المنطقي أن نقصر دراستنا للمسألة على النطاق الخالص لنزع السلاح وأن نبتعد عن المجالات الأخرى التي لا تقع في نطاق اختصاص هيئة نزع السلاح بوصفها هيئة تداولية، والتي يتم تناولها في المحافل الأخرى ذات الصلة.

وأخيرا، يحدونا الأمل، سيدي الرئيس، أن تمثل دورة هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٩ نقطة تحول، ونتعهد مرة أخرى بتقديم دعمنا الكامل لكم ولرؤساء الأفرقة العاملة الذين يتمتعون بقدرات فائقة لتحقيق النتائج التي ننشدها.

السيد فام كوانغ فِن (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي في مستهل كلمته أن ينضم إلى الآخرين في تقديم التهنئة إليكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه الهيئة الهامة. ونتقدم بأحر تهانينا أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين. واسمحوا لي أن أؤكد لجميع أعضاء هيئة المكتب تعاون وفد بلدي من أجل الوصول بعملنا إلى خاتمة مرضية.

والدورة المضمونية لهيئة نزع السلاح تعقد هذا العام عند منعطف تاريخي بالغ التعقيد. لقد أوشك على الانتهاء قرن حافل بالدماء والحروب المدمرة. ويطل علينا قرن جديد وألفية جديدة، في الوقت الذي لا يزال فيه العالم يقف أمام زمن يكتنفه القلق والترقب. وأسفرت نهاية الحرب الباردة عن بزوغ فرص جديدة أمام البشرية لكي تعمل من أجل عالم أفضل وأكثر أمنا، حيث حل محل عقود من العداء والتنافس بين القوى الكبرى فترة من انخفاض حدة التوتر وتعزيز التعاون.

لكن يبدو أن العديد من هذه الفرص قد ضاعت. فالحروب والصراعات لا تزال مستمرة. وفي بعض مناطق العالم تعززت التحالفات العسكرية بدرجة أكبر - وهي التي كان ينبغي أن تكون ذات فائدة ضئيلة نظرا للظروف الجديدة التي تولدت بعد الحرب الباردة. وهذا التطور لا يلقى الترحيب ويتطلب بذل المزيد من الجهود للدفع بقضية نزع السلاح إلى الأمام.

وهيئة نزع السلاح هيئة فريدة في منظومة الأمم المتحدة إذ أنها تجري مداولات معمقة كل عام بشأن

مسائل نزع السلاح والأمن وتطور من خلال عملية مستمرة مجموعات مختلفة من المبادئ التوجيهية لتشجيع نزع السلاح العالمي وتسهم بالتالي في تحقيق قدر أكبر من الأمن في العالم. ومع بداية الألفية، ستنظر الهيئة هذا العام في جميع البنود الثلاثة المدرجة في جدول أعمالها وهي تدخل في مرحلتها النهائية. وتولي فييت نام أهمية كبيرة للعمل الذي تضطلع به الهيئة كل عام. ونظرا للتحديات والفرص التي تواجهنا، فإنني على يقين بأنه ينبغي لجميع الأطراف بذل المزيد من الجهود بروح التعاون والتوفيق لكي يتم الانتهاء من جميع هذه المسائل المدرجة في جدول الأعمال.

ويسر فييت نام أن عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة قد تم تمديده بتوافق الآراء لهذه الدورة. وأعلنا في مناسبات عديدة تأييدنا القوي لعقد الدورة الاستثنائية في وقت مبكر. وشددت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء أيضا على ضرورة عقد هذه الدورة. ووافقنا علىالنهج الذي ينبغي أن تتبعه الوفود لدى هيئة نزع السلاح في عملها للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المنصوص عليها في القرار ٧٧/٥٣ ألف، والمتعلقة بجدول الأعمال وتوقيت الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. والتحضيرات الفعلية ينبغي أن تكون من عمل اللجنة التحضيرية، التي ينبغي في نظرنا أن تبدأ في أسرع وقت ممكن.

وتؤيد فييت نام عقد الدورة في أبكر وقت ممكن. وبالتأكيد يمكننا أن نتبادل المزيد من الآراء بشأن الأهداف وجدول الأعمال أثناء المناقشة في الفريق العامل. ويحدونا الأمل بأنه سيتم بناء اتفاق عام وأنه سيمكن البدء بالعملية التحضيرية عما قريب وذلك كي يتاح للوفود الوقت الوفير للإعداد لهذه الدورة.

والدورات الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح أسهمت إسهامات قيمة في تحديد الأسلحة، وفي المضي بقضية نزع السلاح، وفي تحقيق مزيد من الأمن للعالم. لقد حان الوقت لكي نقيم التطورات التي شهدتها العقود الماضية والمتصلة بالبيئة السياسية والأمنية العالمية ونضع تدابير راسخة لبناء عالم جديد أكثر أمنا.

وتؤيد فييت نام وضع جدول أعمال يكون متوازنا لتسهيل جهود نزع السلاح في مجال الأسلحة التقليدية وأسلحة التدمير الشامل. بيد أننا نعتقد أنه ينبغي إيلاء أولوية لنزع السلاح النووي. وبصرف النظر عن المسائل التقليدية في مجال نزع السلاح النووي، فإن المسائل الأخرى التي قد تطلق سباق تسلح جديد يجب التصدي لها أيضا، مثل التجارب والتصاميم الدقيقة لتطوير مسرح للنظم الدفاعية الصاروخية. والتطورات الأخيرة في مجال انتشار الأسلحة النووية أكدت بدرجة أكبر على هذه الحاجة. بل إن نهاية الحرب الباردة جعلت من غير المبرر بصورة أكثر وضوحا الحفاظ على المخزونات النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أن أفضل شيء هو قيام عالم خال من جميع هذه الأسلحة.

ولا يمكن تحقيق السلم والأمن الدائمين للجميع إلا بالاستناد إلى مبدأ المساواة. ومن الواضح أنه ليس من الإنصاف أو ليس من الممكن أن يستمر عدد صغير من الدول في المحافظة على تفوق مطلق فعلا، بينما يتعين على غالبية الدول الأعضاء أن تعيش حالة من انعدام الأمان وتحت التهديد بالفناء. ولذا لا بد من أن يعتمد المجتمع الدولي جدول أعمال جديد لنزع السلاح للقرن الجديد، ولا سيما بالنسبة لنزع السلاح. وينبغي أن يكون هذا هو الهدف العام للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وبالنسبة للبند المعنون:

"المبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التأكيد بوجه خاص على تعزيز السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون."

يتوقع وفد بلدي أن تتمكن الهيئة هذا العام من الانتهاء من المبادئ التوجيهية وتقديم توصية بشأنها إلى الجمعية العامة. وكانت مناقشة هذا البند حتى الآن مثمرة وما برحت تحقق تقدما.

وتتشاطر فييت نام شواغل المجتمع الدولي إزاء تكديس الأسلحة التقليدية إلى الحد الذي يتجاوز الاحتياجات الدفاعية المشروعة للدول في مختلف أرجاء العالم، وبخاصة إزاء الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن نعترف بحق الدول في الدفاع عن نفسها. وفي ظل هذه الظروف، فإننا على قناعة بأن مسألة الأسلحة الصغيرة ينبغي تناولها بطريقة شاملة. ولئن كان ينبغي حظر تهريب جميع أنواع الأسلحة، فإن الشفافية المتعلقة بإنتاج ونقل هذه الأسلحة من جانب كبار أصحاب المصانع

ينبغي أن تتعزز أيضا بدرجة أكبر. ومن الضروري أيضا التأكيد على ضمان حق جميع الدول في أن تجهز نفسها لأغراضها الدفاعية المشروعة، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والمعايير القانونية الدولية. وهذا النهج المتكامل ينبغي أن ينطبق على المؤتمر الدولي القادم المعني بالأسلحة الصغيرة.

فمن عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٩٥ - أي من معاهدة تلاتيلولكو إلى معاهدة بانكوك - تم إنشاء أربع مناطق خالية من الأسلحة النووية تشمل ما مجموعه ١١٤ بلدا. وحقيقة أن المزيد من الدول أخذت تصبح أطرافا في المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية تشهد على الاعتقاد بأن هذه المناطق تساعد على تعزيز نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار النووي. وبموازاة ذلك، ترحب فييت نام، ضمن المبادرات الجديدة، بمبادرة منغوليا بالإعلان عن مركز خلوها من الأسلحة النووية كدولة منفردة، الأمر الذي حظي بترحيب حار من الجمعية العامة في الخريف الماضي؛ وبالجهود التي تبذلها بيلاروس في تقديم مشروع قرار بمنع زيادة انتشار الرؤوس الحربية النووية في وسط أوروبا وشرقها؛ وترحب بصفة خاصة، بالتصميم القوي للبلدان الواقعة في آسيا الوسطى على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذا الجزء الجغرافي الهام من العالم.

وفيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، وفييت نام جزء من هذه المنطقة، نشارك في الدعوات التي صدرت عن عدة وفود والتي تقضي بأن توقع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول تلك المعاهدة في أسرع وقت ممكن والإسهام من ثم في فعالية المعاهدة.

وتؤيد فييت نام إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء أخرى من العالم على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين بلدان المناطق المعنية. ويحدونا الأمل في أن يدرك المزيد من البلدان الفوائد التي يسفر عنها إنشاء هذه المناطق فيما يتعلق بأمنها، وفي أن تبذل جهودا أكبر لتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. كما نؤيد تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة عن طريق مبادرة نصف الكرة الجنوبي الخالي من الأسلحة النووية.

إن عبء العمل الذي تقوم به هيئتنا هو بالتأكيد عبء ثقيل جدا ويبدو مرهقا في بعض المجالات. مع ذلك، لا نزال نعتقد أنه نظرا لما لدينا من طموحات مشتركة لإيجاد عالم أفضل وأكثر أمنا، فإن عملنا سيسفر عن نتيجة مثمرة. ومرة أخرى، أود، سيدي الرئيس، أن أؤكد لكم وللوفود الأخرى، بالنيابة عن وفد فييت نام إلى هذه الدورة، تعاوننا الكامل معكم.

السيد ألبين (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يتشرف وفد المكسيك بأن يتكلم بالنيابة عن بلدان مجموعة ريو خلال التبادل العام للآراء هذا في الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٩.

ونود أن نتقدم إليكم، سيدي، بأحر تهانئنا على انتخابكم رئيسا للهيئة. ونحن على اقتناع بأن ما تتحلون به من خبرة دبلوماسية مستفيضة ومن معرفة واسعة بمسائل نزع السلاح سيضمن نجاح أعمال الهيئة هذا العام. ونود أيضا أن نتقدم بتهانئنا إلى أعضاء المكتب الآخرين.

ونود كذلك أن نسجل امتناننا العميق لنائب وزير الشؤون الخارجية في جمهورية بيلاروس، السيد سيرغي مارتينوف، على طريقته الممتازة في الاضطلاع بالولاية المنوطة به بصفته رئيسا للهيئة لعام ١٩٩٨. وتود مجموعة ريو أن توجه الشكر أيضا إلى وكيل الأمين العام ضنابالا على البيان التمهيدي الهام الذي أدلى به خلال المرحلة المبكرة من أعمالنا.

لقد اتخذت مجموعة ريو في قرار فيراكروز المؤرخ ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٩ موقفا مؤيدا لتعزيز المحافل المتعددة الأطراف، لا سيما الأمم المتحدة، على أساس المقاصد والمبادئ التي ينص عليها ميثاقها، بغية الإسهام على نحو حاسم في تعزيز السلم والأمن والتعاون وإجراء حوار دولي بشأن التنمية.

إن أعضاء مجموعة ريو سيواصلون الترويج لانضمام جميع دول المجتمع الدولي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتصديق عليها والامتثال الكامل لها؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واتفاق مندوزا بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية

(البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وعلى صعيد نصف الكرة، وردت هذه الالتزامات في الفصل المتعلق بـ "بناء الثقة والأمن فيما بين الدول" من خطة العمل التي وضعها مؤتمر القمة الثاني للدول الأمريكية الذي انعقد في سانتياغو يومي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إكوادور وبيرو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بمشاركة نشطة من البلدان الضامنة في بروتوكول ريو دي جانيرو، لهو حدث مفيد جدا في منطقتنا. فهو يدل على إرادة تلك البلدان في العمل من أجل إحلال السلام واحترام القانون الدولي وتطوير شعوبها.

والجدير بالذكر أيضا إعادة تنشيط مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومقره ليما، في بيرو. وإن ما يُحتمل أن يسهم فيه المركز من إحلال للسلم والأمن الدولي هو جزء لا يتجزأ من الآلية القائمة لبناء الثقة على الصعيد الإقليمي. إننا نناشد الدول ذات التفكير المماثل أن تعترف بفائدة المركز وأن تدعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق هذ الغرض بتقديم إسهامات طوعية من أجل تمويل الأعمال التي يقوم بها المركز.

ونعتقد أن البنود الموضوعية الثلاثة المدرجة في جدول أعمال الهيئة، تمشيا مع ما اتفق عليه في قرار الجمعية العامة ٧٩/٥٣ ألف، توفر لنا فرصة جديدة لإحراز تقدم في ميدان نزع السلاح وتعزيز آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

ومثلما يدرك الأعضاء، تتصف مسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بأهمية خاصة بالنسبة لبلدان مجموعة ريو التي تؤيد معاهدة تلاتيلولكو والتي تظل ملتزمة بدخولها الكامل حيز النفاذ. ونؤكد مجددا اعتقادنا العميق بأن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الأسلحة النووية، وبأن لها دورا أساسيا تضطلع به في تعزيز الصكوك التي تحدد حيازة أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها ونقلها، مثلما يبينه قرار فيراكروز.

ونعتقد أنه نتيجة المفاوضات التي أجريت طوال العامين الماضيين بشأن وضع مبادئ توجيهية لإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، ثمة انطلاقة قوية للتوصل إلى توافق ضروري في الآراء على اختتام هذه الدورة للهيئة بنجاح. ونود أن نسجل اهتمام مجموعة ريو الكبير بنجاح نتائج مداولاتنا بشأن هذا الموضوع. وفي هذا الصدد، يمكن لرئيس الفريق العامل أن يعول على تعاوننا الكامل معه.

وأود الآن أن أتناول المبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح. إن أعضاء مجموعة ريو يتشاطرون التزاما بتعزيز نزع السلاح عن طريق صقل تدابير بناء الثقة والأمن، وعن طريق زيادة مستوى التعاون فيما بين بلداننا.

إننا على اقتناع بأن اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة والإتجار بها على نحو غير مشروع تمثل إسهاما هاما أنجزه نصف الكرة الذي ننتمي إليه، وعلى وجه الخصوص، بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في تحقيق هدف منع الإتجار غير المشروع بالأسلحة وتعزيز نزع السلاح. وفي السياق نفسه، من الجدير بالذكر أن لجنة منظمة الدول الأمريكية المعنية بالأمن في نصف الكرة أكملت مؤخرا التفاوض بشأن اتفاقية البلدان الأمريكية للشفافية في حيازات الأسلحة التقليدية، مما يمثل إسهاما موضوعيا إضافيا في الشفافية وفي تعزيز الروابط ما بين بلدان نصف الكرة الذي ننتمي إليه.

ومن هذا المنظور نرى أن الهيئة ينبغي أن تختتم نظرها في البند الموضوعي الثاني المدرج في جدول أعمالها باعتماد مبادئ توجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية، مع التأكيد بوجه خاص على تعزيز السلام في حالات ما بعد الصراع. ولا شك لدينا في أن اعتماد هذه الوثيقة من شأنه أن يسهم في زيادة الشفافية وتعزيز الثقة في هذا الميدان. وستوجه جهودنا صوب بلوغ ذلك الهدف.

ونود أن نسلط الضوء على أن رؤساء منطقتنا من خلال خطة عمل مؤتمر القمة الثاني للأمريكتين، أوكلوا الى منظمة الدول الأمريكية، عن طريق لجنتها للأمن في نصف الكرة، جملة أمور منها مهمة تحليل مغزى المفاهيم الأمنية الدولية في منطقتنا ونطاقها وأهميتها المستقبلية بغية

وضع أكثر النهج ملاءمة لتمكيننا من تناول جميع جوانبها المتعددة، بما في ذلك نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وفيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ترى مجموعة ريو أن اتخاذ قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ ألف ألف بتوافق الآراء مكن هيئة نزع السلاح مرة أخرى من أن تدرج في جدول أعمالها احتمال عقد مفاوضات بغية التوصل الى اتفاق بشأن أهداف الدورة الاستثنائية الرابعة وجدول أعمالها.

إن أعضاء مجموعة ريو يرون أن الظروف مؤاتية لإجراء استعراض موضوعي لإنجازاتنا في جميع مواضيع نزع السلاح، فضلا عن أنها مؤاتية لتحديد المبادئ التوجيهية للمستقبل، بتأكيد خاص على الهيئات المتعددة الأطراف والدور الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة بغية تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل في إطار رقابة دولية فعالة.

إن مجموعة ريو تؤكد لكم، سيدي، ولأعضاء المكتب الآخرين، ولرؤساء الأفرقة العاملة، دعمها القوي ومشاركتها النشطة والبناءة طوال مداولاتنا.

السيد انخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بتهانئي الحارة إليكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع، وأن أتعهد لكم بكامل تعاون وفدي ودعمه. كذلك أتقدم بتهانئ وفدي الى جميع أعضاء المكتب الآخرين والى رؤساء الأفرقة العاملة. وأود أن اغتنم هذه الفرصة، لأضم صوتي الى المتكلمين السابقين في الإعراب عن امتنان هذا الوفد للنائب الأول لوزير الشؤون الخارجية في بيلاروس على قيادته وإسهامه في أعمال الدورة السابقة.

إن الوفد المنغولي يشاطر الرأي بوجود ضرورة شديدة لتكثيف الجهود المتعددة الأطراف لتعزيز نزع السلاح. ويرى وفدي، في هذا الصدد، أن على هذه الدورة أن تضطلع بدور هام، خاصة فيما يتعلق بالتوصل الى اتفاقات بشأن جميع المواضيع الثلاثة المدرجة في جدول أعمال الهيئة، وهي إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ووضع مبادئ توجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح.

وإذ نأخذ في الحسبان التقدم المحرز في الدورة الماضية للهيئة وتوافر الإرادة السياسية، نؤمن بأنه سيكون ممكنا اعتماد مبادئ توجيهية وتوصيات ملموسة بشأن جميع بنود جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، يشاطر وفدي الرأي الذي أعرب عنه بالأمس السفير سيبرت ممثل ألمانيا بأن دور الهيئة في المستقبل سيعتمد على نجاح مساعينا خلال هذه الدورة.

من بين المسائل العاجلة المدرجة في جدول الأعمال فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، يشدد وفدي على الضرورة العاجلة لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ؛ وزيادة تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وإبرام معاهدة عالمية وقابلة للتحقق للوقف الفوري لإنتاج المواد الانشطارية؛ فضلا عن وضع نظام فعال للتحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وعلى نحو مماثل، نرى أن تصديق مجلس الدوما الروسي في وقت مبكر على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (معاهدة ستارت الثانية) ودخولها حيز النفاذ من شأنه أن يعطي حافزا سياسيا هاما لإجراء المزيد من تخفيض الأسلحة النووية. ولن يؤدي ذلك فقط الى تخفيض كبير في الرؤوس الحربية الاستراتيجية المنشورة لدى كل جانب، وإنما من شأنه أيضا أن يمهد السبيل للمرحلة الثانية، أي معاهدة ستارت الثالثة.

إن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده السنة المقبلة، ينبغي أن يكون حدثا هاما في ميدان نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أنه ينبغي بذل جميع الجهود لكفالة التحضير الكافي، على الصعيدين المضموني والإجرائي على حد سواء، للمؤتمر الاستعراض.

إننا نؤمن بأن عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح مسألة عاجلة. وبالنظر الى البيئة الجديدة التي نشأت في ميدان نزع السلاح منذ الدورات الاستثنائية السابقة، والتي تدل على حدوث تطورات إيجابية وسلبية على حد سواء، سيمثل عقد الدورة الاستثنائية استجابة دولية ملائمة للتحديات الماثلة، بما في ذلك التحديات في ميدان نزع السلاح النووي. وينبغي للدورة الاستثنائية أن تقيّم الأداء الماضي وتصوغ رؤية واستراتيجية جديدتين من أجل زيادة تخفيض الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى

وإزالتها، فضلا عن تحديد بعض فئات الأسلحة التقليدية أو الحد منها أو تخفيضها أو إزالتها.

إن وفدي، إذ يضع في اعتباره أن الهيئة لا يقصد منها أن تحل محل اللجنة التحضيرية التي قد تنشأ للدورة الاستثنائية الرابعة - كما أشرتم، سيدي، في بيانكم الذي أدليتم به بالأمس - يرى أن الهيئة يمكنها، إذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة، أن تصل الى اتفاق في هذه الدورة بشأن الأهداف وجدول الأعمال، كما يقتضي قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ ألف ألف. ومن شأن ذلك أن يمهد السبيل لتحديد موعد عقد الدورة الاستثنائية.

ومن المتوقع أن تضع هذه الدورة اللمسات الأخيرة على المبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ونعتقد أن مشروع ورقة العمل التي أعدها رئيس الفريق العامل الأول، السفير إميليو إيزكيردو ممثل إكوادور، تشكل أساسا جيدا لإنهاء وضع تلك المبادئ التوجيهية والتوصيات ولتقديمها إلى الجمعية العامة لاعتمادها في وقت لاحق من هذا العام.

وبينما نتكلم بشأن هذا الموضوع، يود وفد بلدي أن يشير بإيجاز إلى قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ دال الذي صدر في العام الماضي بعنوان "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية" ففي ذلك القرار رحب المجتمع الدولي بمركزنا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وكانت هذه أول خطوة نحو إنشاء ذلك المركز. ومع أن حالتنا تبدو أساسا حالة استثنائية، بسبب وضع منغوليا الجغرافي الفريد، فإنها تمثل نهجا جديدا خلاقا للتعامل مع حالات غير تقليدية. وهي تبين أيضا مدى أهمية تأييد وتعاون الدول المجاورة.

ونعتقد أن ذلك المركز، بما في ذلك حقوق وواجبات الدول المعنية، لكي يكون قائما على أساس جيد ويمكن الاحتفاظ به، يحتاج إلى تعريف واضح. وفي هذا الخصوص، ستكون التجربة الثرة المكتسبة من إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بالغة الفائدة. وخبرتنا، بدورها، يمكن أيضا أن تكون مفيدة لبعض الحالات غير التقليدية مستقبلا. ووفدي، إذ يضع ذلك في اعتباره، مستعد لتقديم بعض الأفكار في الفريق العامل الأول.

خلال المفاوضات بشأن هذه المسألة، توصلت الأطراف المعنية إلى تفاهم بأنه لما كان مركز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية من شأنه أن يشكل جزءا من الأمن الوطني لأي دولة بعينها - وفي هذه الحالة منغوليا - فإن المركز يمكن أن يكون أكثر مصداقية واستقرارا إذا ما كُفل أمنها الشامل واعترف به دوليا. ونعتقد أن هذا نهج مجدد للأمن.

وفي تنفيذ القرار، سيتوخى بلدي التعاون بشكل أساسي، ليس بمفرده، ولكن مع جارتيه المباشرتين، الصين وروسيا، وكذلك مع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأخرى. والمشاورات التي أجريت مؤخرا بشأن طرق ووسائل تنفيذ القرار أظهرت بوضوح رغبة الأطراف المعنية في العمل معا وفق روح القرار. وفي الوقت نفسه، نود أن نشير إلى أن تأييد وتعاون أعضاء آخرين، على النحو المتصور في القرار، يكتسيان أهمية خاصة ويحظيان بغاية الترحيب. إن الأمم المتحدة، وبخاصة إدارة شؤون نزع السلاح ومركزها الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، لها أيضا دور هام تقوم به، على النحو المبين في القرار.

ويشاطر وفدي أيضا الشواغل المشروعة التي أعربت عنها دول عديدة بشأن الزيادة في الاتجار بالأسلحة وفي انتشار الأسلحة التقليدية، وبخاصة في مناطق الصراعات المسلحة. ومن المعتقد أن التجارة العالمية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكل ثلث التجارة الشاملة في الأسلحة التقليدية، وبتقديرات وصلت فيما يتعلق بالأسلحة الخفيفة إلى ١٠ بلايين من الدولارات كل عام. وعلاوة على ذلك، أسفرت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستخدمة في مختلف الصراعات المسلحة، منذ ١٩٩٠ عن وفاة أكثر من ٤ ملايين فرد. والمحنة التي يعانيها ٢٠ مليون لاجئ و ٢٤ مليون مشرد وثيقة الصلة أيضا، بشكل مباشر أو غير مباشر بتلك الصراعات المسلحة.

إن منغوليا تعلق أهمية كبرى على خفض أو حتى القضاء على فئات وأنواع معينة من الأسلحة التقليدية. ويعتقد وفدي أن الخفض في التسلح التقليدي ينبغي أن ينفذ على أن تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات الدفاعية والأمنية للدول.

ويود وفدي أن يذكر مع الشعور بالارتياح أن نفاذ اتفاقية الألغام المضادة للأفراد هذا العام، شكل خطوة هامة اتخذت نحو نزع السلاح التقليدي. وأثر تدابير نزع السلاح المحددة على التنمية ليس بحاجة إلى زيادة تأكيد.

ونرى أن من المنطقي أن تؤدي زيادة الخفض في الميزانيات العسكرية للدول وزيادة شفافيتها إلى تعزيز الثقة الضرورية لوضع قيود على الأسلحة التقليدية وخفضها. وفي هذا الشأن، نعتقد أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ينبغي أن يزداد تعزيزه.

ونعتقد أن مشروع ورقة العمل التي قدمها رئيس الفريق العامل الثالث، السيد ميشيل هوي ممثل أيرلندا ووزعت أمس، سيمكن الهيئة من اختتام وضع المبادئ التوجيهية لتحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح.

ويعتقد وفدي أن عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠٠٠ بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع جوانبه سيكون استجابة حسنة التوقيت لهذه الحاجة الماسة.

السيد فورال (تركيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم لرئاسة دورة هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٩. ونحن واثقون بأن هذه اللجنة، تحت قيادتكم الرشيدة القديرة، ستوجه بنجاح لتناول جدول أعمالها الذي يتسم بالتحدي. وأود أيضا أن أشكر السيد مارتينوف، وكذلك رؤساء الأفرقة العاملة، الذين عملنا على إحراز تقدم ملموس تحت قيادتهم في العام الماضي.

إن تركيا، شأنها شأن بلدان عديدة أخرى، ملتزمة بهدف نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وهذا الهدف ينبغي أن يُعمل على تحقيقه عن طريق نهج متوازن يشتمل على خطوات تتعلق بالأسلحة النووية والتقليدية على حد سواء. وإن النجاح في مبادرات نزع السلاح وتحديد الأسلحة يعتمد أساسا على مناخ سياسي يستلهم الثقة ويولدها. وأي تدبير لنزع السلاح أو تحديد الأسلحة، لكي يكون فعالا، يجب أن يوفر أمنا غير ناقص للبلدان المعنية دون إحداث اختلال في التوازن الاستراتيجي العالمي. ويجب أن يوفر تحققا كافيا مناسبا. وتحقيق شفافية أكبر في مسائل الدفاع أمر لا غنى عنه لتجنب الشكوك وسوء الفهم وانعدام الأمن. وبالتالي فإن التحقق والشفافية الكافيين مبدآن أساسيان في نزع السلاح.

ونتشاطر الرأي بأن هذا العام عام هام بالنسبة لهيئة نزع السلاح. ونعتقد أن نتائج هذا العام ستمهد الطريق لعمل الهيئة مستقبلا.

فيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، دأبت تركيا بصورة تقليدية على تأييد إنشاء تلك المناطق أينما كان إنشاؤها ممكنا وعمليا. ولما كان إنشاء تلك المناطق يترك تأثيرا مباشرا على أمن الدول في تلك المناطق المحددة وعلى التوازن العسكري القائم، فإن الرغبة في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ينبغي أن يجيء بالضرورة من جميع بلدان المنطقة، كما ينبغي أن يراعى مراعاة تامة مبدأ الأمن غير المتناقص. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، التي تتحرك قُدما بتأييد إجماعي من دول المنطقة والمجتمع العالمي.

إن الشواهد الإحصائية تبين أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة توقع خسائر كبيرة في الأرواح والأمن والتنمية المستدامة. وكما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة، كان ٩٠ في المائة ممن قتلوا أو جرحوا في صراعات استخدمت فيها أسلحة خفيفة مدنيين.

وفي هذا المنعطف نود أن نبين أن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، المحال من الأمين العام إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/52/298، يشكل إسهاما قيما وشاملا في معالجة هذا الموضوع. ولئن كانت الصلة بين الاتجار بالمخدرات والتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة، التي تنتشر كثيرا في الصراعات الإقليمية لم يشر التقرير إليها إلا إشارة عابرة، فتركيا ترى أن هذه المسألة يجب أن تعالج بمزيد من الشمول نظرا لأهميتها. ونرى فضلا عن هذا أنه كان من الأفيد في فرع التوصيات الواردة في التقرير أن يشار إلى ضرورة إدراج الأسلحة الصغيرة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. كما نؤيد المبادرات الأخرى المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تعطي منظورا أفضل للتعاون الدولي المتجدد والمحسن.

وكما ذكر السيد ضنابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح في يوم افتتاح هذه الدورة، اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت القرار ٧٧/٥٣ راء بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وطلب القرار إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن هذه القضية يعالج المشكلة ويقدم الحلول الممكنة ويحدد الأدوار للأمم المتحدة. ونرجو أن تراعى في التقرير الجديد شواغل البلدان الكثيرة، ومنها بلدي إزاء هذا الموضوع الحيوي.

وبما أن إزالة الألغام تشكل تدبيرا عمليا لنزع السلاح في حالات ما بعد الصراع، فإنني أود أن أبين أن تركيا تدرك تماما المعاناة والخسائر البشرية الناجمة عن استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد بلا مسؤولية وبلا تمييز. غير أن الحالة الأمنية حول تركيا تختلف بشكل واضح عن الحالة التي يواجهها أنصار عملية أوتاوا. وصحيح أيضا أن المنظمات الإرهابية تستخدم الألغام بلا تمييز. وهذه العوامل الموضوعية تجعل من المستحيل على تركيا في هذه المرحلة أن توقع على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونبقى مع هذا متفتحي الذهن إزاء التوصل في نهاية المطاف إلى حظر على مراحل. ويتوافق هذا النهج مع الطابع المتطور لسياسة تركيا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومع مراعاة الجوانب الإنسانية في هذه المسألة قررنا وقفا اختياريا وطنيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ يحظر بيع ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويسرني أن أعلن أن تركيا اتخذت قرارا بتمديد هذا الوقف الاختياري ثلاثة أعوام أخرى بعد انتهاء مدته، كتعبير جديد عن عزمها على الإسهام في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والتي تستهدف الوقاية من الإصابات التي تحدثها الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وعن التزامها بالأهداف الإنسانية الواردة في الصكوك الدولية ذات الصلة لهذا الميدان.

كما أننا نعد عددا من المبادرات الثنائية مع بعض جيراننا لوضع نظم لجعل حدودنا المشتركة مناطق خالية من الألغام الأرضية ومنع استخدامها في المناطق الحدودية في المستقبل. ولتحقيق هذه الغاية أقمنا بالفعل صلات مع بلغاريا وجورجيا. وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٩ وقعت تركيا وبلغاريا اتفاقا بهذا المعنى.

إننا نرى أن مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار تستحق نظرة جديدة وموضوعية في ضوء بيئة الأمن الدولي المتغيرة من أساسها. وللوصول إلى ذلك يجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى الاتفاق على جدول أعمال حديث وواقعي لنزع السلاح للألفية المقبلة. ونؤيد الاقتراح بعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح. ومع ذلك ينبغي أن توفر لنا هذه الدورة الاستثنائية مناخا تطلعيا موصلا للغاية في ميدان نزع السلاح ونرجو إن نجحت الدورة الاستثنائية ألا تسفر عن محفل دولي آخر يميل فيه الأعضاء إلى التصلب في آرائهم، بل أن تـُوجد بيئة توصل إلى نتائج ملموسة. ومما يشجعنا أن قرارات الدورتين الاستثنائيتين الأخيرتين للجمعية العامة بشأن عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح قد اعتمدت بتوافق الآراء.

وترجو تركيا وهي تدرك تماما الحالة في هيئة نزع السلاح بوصفها هيئة مناقشة وليست هيئة تفاوض، أن تتمخض دورة هذا العام عن توصيات ومبادئ توجيهية تستغل كأدوات مفيدة في مجالي الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية.

وكما فعلنا فيما مضى، فإن بلدي على استعداد للمشاركة في مناقشات هيئة نزع السلاح بأسلوب بنـّاء، والهدف هو اقتلاع جذور عدم الاستقرار وعدم الأمن.

السيدة راميريز (الأرجنتين) (تكلمت بالاسبانية): أود بالنيابة عن وفد الأرجنتين وبالأصالة عن نفسي أن أتقدم إليكم، سيدي، وإلى سائر أعضاء المكتب ولرؤساء الأفرقة العاملة بالتهنئة الحارة بمناسبة انتخابكم لأداء المهام المنوطة بكم في دورة عام ١٩٩٩ لهيئة نزع السلاح.

وأود أن أقدم بعض التعليقات الموجزة - مع عدم المساس بالبيان الذي أدلى به ممثل المكسيك هذا الصباح باسم مجموعة ريو، والذي يؤيده وفدي.

إننا إذ نقترب من الألفية الجديدة لا تزال أمامنا مهام معلقة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من الأسلحة. وللأسف إننا ما زلنا نشعر بالقلق من استمرار خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل في بعض المناطق، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، لأن هذه الأمور تشكل تهديدا للأمن الداخلي للدول وللاستقرار الإقليمي والعالمي. ومع هذا يجب ألا نتخلف عن الإقرار بحدوث تقدم كبير ومشجع على مدى العقد الماضي في قضية نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من الأسلحة. وهنا ترى الأرجنتين أن على المجتمع الدولي أن يترك الكلام جانبا وأن يجمع، أو في الواقع يزيد، جهوده لمواصلة إحراز التقدم في هذا المجال.

ويقتضي انتهاء الحرب الباردة واقتراب الدخول في ألفية جديدة أن تتكيف أجهزة الأمم المتحدة مع الظروف الجديدة. وبما أن طابع هيئة نزع السلاح هو أن تكون هيئة "ما قبل التفاوض"، فإنها وفرت محفلا مناسبا تماما لإحراز تقدم بناء في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من الأسلحة. وسوف تختتم الهيئة هذا العام نظرها في بنود جدول الأعمال الموضوعية الثلاثة التي يتطلب نطاقها وتعقيداتها أن نحاول أن نتحلى بالمرونة. ونحن

في هذا السياق نقدر ورقتي العمل المقدمتين من رئيسي الفريقين العاملين والمعنونتين "إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية" و "المبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التأكيد بوجه خاص على تعزيز السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون".

ومع عدم المساس بالتعليقات والمساهمات التي سيقدمها وفد الأرجنتين خلال أعمال هذين الفريقين العاملين أقول إننا نرى أن هاتين الوثيقتين ستسهمان في إقرار النتائج والتوصيات المتعلقة ببنود جدول الأعمال المذكورة. وفي ذلك السياق سيدعم وفدي جهود الأعضاء الرامية إلى الاتفاق على وثائق تحظى بتوافق الآراء وتتضمن التوصيات الهامة التي قدمت خلال الدورات الموضوعية السابقة.

وتعتبر الأرجنتين أن أمامنا تحديات دولية هامة وأن جدول أعمال الهيئة يعبر عن هذه التحديات. وسوف يتعاون مع الوفود الأخرى في تركيز كل جهوده على المساعدة في إنجاح هذه العملية.

السيد غونزاليز (شيلي) (تكلم بالاسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة هيئتنا لدورة هذا العام المضمونية.

يعتبر وفد شيلي أن هيئة نزع السلاح لها دور خاص تؤديه باعتبارها جهازا تداوليا لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. إن إمكانية دراسة الموضوعات بطريقة معمقة - مع أنها للأسف، لا تتحقق دائما - إلى جانب التنوع العالمي لعضوية الهيئة، يشكلان أهم عناصرها المميزة.

إننا نرى أن عملية تبادل الآراء هذه ينبغي أن تسندها روح بناءة ورؤية مستقبلية حتى يمكن إعداد جدول أعمال جديد يعبر عن الاحتياجات المعاصرة. إن مسؤوليتنا هي بالتحديد إيجاد الطرق اللازمة لمواصلة إحراز التقدم في هذا المجال، وبالتحديد في سياق جدول الأعمال الجديد هذا.

ونود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لنؤكد مجددا التزامنا بالإعلان الذي صدر في فيراكروز، بالمكسيك، في ١٩ آذار/مارس من هذا العام والذي أكدت به مجموعة ريو مجددا ضرورة تعزيز المحافل المتعددة الأطراف، وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة وضرورة الإسهام في تعزيز السلم والأمن والتعاون، وأيضا الحوار الدولي بشأن التنمية.

وبالمثل، نرحب بإعادة تنشيط مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية الذي يتخذ من ليما، بيرو، مقرا له. ونعتقد أن هذا المركز يمكنه أن يسهم، وسيسهم دون شك، في السلم والأمن الدولي وسيكون آلية لتعزيز الثقة في منطقتنا.

فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، نود أن ننتهز هذه الفرصة لنؤكد تأييدنا لموقف بلدان عدم الانحياز.

وشيلي تعتقد أن من المحتم أن نحقق في نهاية المطاف، بمشاركة الجميع وبالمرونة اللازمة، توافق الآراء الضروري لإعطاء محتوى موضوعي للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي ووفق على عقدها في سلسلة من القرارات التي اتخذتها الجمعية. ولكي نتجاوز العقبة القائمة الآن التي خلقها عدم توافق الآراء بشأن جدول أعمال الدورة وعدم الاتفاق على موعد عقدها، ربما يستحسن أن ندرس إمكانية تشكيل فريق غير رسمي يجري مشاورات غير رسمية لوضع حد أدنى من الاختصاصات ويعطي بالتالي دفعة هامة لظهور جدول أعمال يُتفق عليه، كما اقترحت الأرجنتين خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

من ناحية أخرى، يتحتم أن يعبر المضمون عن التغيرات الأساسية التي حدثت على الساحة الدولية منذ عقد الدورة الاستثنائية الأخيرة، وأيضا عن التقدم الهام المحرز في مجال نزع السلاح والموضوعات الجديدة الأخرى.

نعتقد أن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح سيتحتم عليها أن تولي اهتماما خاصا للمقترحات الجديدة. ولهذا أعربنا عن رغبتنا الخاصة في أن تستفيد الدورة أيضا من اشتراك المنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح وإسهاماتها الخلاقة.

إن شيلي تعتبر المناطق الخالية من الأسلحة النووية، إلى جانب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أحجار زاوية نظام عدم

الانتشار. ولذلك فإنها تشكل خطوة هامة نحو رفاه وتقدم البشرية. إننا نؤمن بضرورة تعزيز أهداف المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة، ونود أن نرى تقدما مستمرا على الطريق الذي مهدته تلاتيلولكو وراروتونغا وبليندابا وبانكوك.

وكون المجتمع الدولي قد اعترف بظهور منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة له يعد تطورا بالغ الأهمية لأن هذا الاعتراف يراعي الشواغل المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، التي تشغل أكثر من نصف سطح الكرة الأرضية.

في هذا السياق، وبالنظر إلى المخاطر الكامنة، نعتقد أنه من المهم التأكيد على ضرورة اعتماد تدابير لتنظيم الشحن الدولي للنفايات المشعة والوقود النووي المستنفد وفقا لأعلى معايير الأمان الدولية. ولذلك نؤيد كل مبادرة لتعزيز تلك المعايير وأية مبادرات أخرى قد تكون هامة في سياق الأجهزة الدولية المختصة. وندعو الدول التي تقوم بشحن مواد مشعة إلى أن تقدم بسرعة إلى البلدان التي قد تتأثر، والتي تطلب، الضمانات المطلوبة بأن نظمها تتفق وأنظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بالنقل، وأن توفر المعلومات ذات الصلة عن شحن المواد المشعة.

في نهاية المطاف نأمل أن يكون لفكرة تحويل معظم أجزاء الكرة الأرضية إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية تأثير هام باعتبارها مثالا ولأنها تعزز بالتالي عملية نزع السلاح النووي وتدعم أيضا نظام عدم الانتشار.

ويعلق وفدنا أيضا أهمية خاصة على نزع السلاح التقليدي وتحديد الأسلحة. ونود أن نبرز كون شيلي مؤيدة لزيادة الشفافية في هذا الميدان وكونها جعلت سياستها الدفاعية منذ بعض الوقت سياسة صريحة واضحة.

وعلى المستوى الإقليمي لا نزال نعزز عملية تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية بهدف تعريف مفهوم جديد للأمن الدولي المستدام يكون تطلعيا ويعالج التهديدات غير التقليدية التي تشكل جزءا من جدول الأعمال الإنساني الذي يحرز تقدما في الأمم المتحدة. ونحن طرف أيضا في الاتفاقية المعقودة بين الدول الأمريكية لمكافحة الإنتاج غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار غير المشروع بها. وفي سياق خطة عمل مؤتمر القمة الثاني للأمريكتين، الذي عُقد في سانتياغو بشيلي في نيسان/أبريل ١٩٩٨، أسهمنا في التقدم بفكرة أن توكل إلى اللجنة المعنية بأمن نصف الكرة الجنوبي التابعة لمنظمة الدول الأمريكية مهمة القيام بتحليل لنطاق مفاهيم الأمن ووضع نُهج مشتركة لتناول نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وأيدنا أيضا مبادرة مجموعة البلدان المعنية، بقيادة ألمانيا، التي تشجع على اتخاذ تدابير معينة لنزع السلاح وتوطيد السلم في العمليات التي تشارك فيها الأمم المتحدة. وفي هذا الشأن، نرى أن هيئة نزع السلاح ينبغي لها أن تكمل وضع مبادئ توجيهية في هذا الميدان، مع إيلاء اهتمام خاص لدعم السلم في حالات ما بعد الصراع.

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا رغبتنا في التعاون حتى تحقق الهيئة نتائج ملموسة. ونعتقد أن هذه أفضل طريقة لتعزيزها ولزيادة مشروعيتها الدولية.

السيد عوين (مالي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أؤكد لكم تهانئي الحارة، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح. ولا يخامرني شك في أنكم سوف تتمكنون بمهارتكم وخبرتكم الهائلة من الاضطلاع بمسؤوليات منصبكم بأسلوب متميز. وبوسعكم أن تعولوا على التأييد الكامل من وفد مالي.

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي للعمل الرائع الذي قام به سلفكم وللاسهام الهام من رؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة في الدورة اسابقة.

وأخيرا أود أن أتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد دانابالا، على بيانه المفيد الذي أدلى به أمس.

فهيئة نزع السلاح، بعد مرور قرابة عشرين عاما على إنشائها، تمر بمفترق طرق. ولم تعد أهميتها وإسهامها في عمل نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين بحاجة إلى إثبات. ويرى وفدي أن على الهيئة أن توفق في هذه الدورة في اعتماد توصيات مفيدة وملموسة بشأن البنود الثلاثة المدرجة على جدول أعمالها، حتى تحافظ على سبب وجودها ومصداقيتها.

وفي هذا السياق أود أن أؤكد الأهمية الخاصة التي توليها مالي لمسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية - وهذا هو السبب في تصديق بلدي من قبل على معاهدة بليندابا لاقتناعه بأن التوسع في إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية لتشمل كل أقاليم العالم من شأنه أن يكون إسهاما قيما في صون السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال المتعلق بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، أود أن أؤكد تأييد بلدي، مالي، لعقد هذه الدورة. ومن المهم ونحن على أعتاب عصر جديد أن يقيم المجتمع الدولي حالة الأمن الدولي ونزع السلاح كي يهيىء نفسه لتنفيذ خطة عمل ملائمة. وتأمل مالي في أن تناقش هذه المسألة بروح من توافق الآراء كي نصل بها إلى خاتمة ايجابية، على نحو ما أوصى به قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ ألف ألف. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي ورقة العمل التي صاغها رئيس الفريق العامل التي قدمها في الدورة السابقة بشأن هذا البند.

والبند الثالث على جدول أعمالنا يتعلق بالمبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية، ونزع السلاح، مع تأكيد خاص على توطيد السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون. ويستند موقف مالي إزاء هذا البند إلى المبادرات الوطنية والدولية. ويرى بلدي أن الابقاء على ترسانات تتجاوز احتياجات الدفاع والأمن الوطنيين يمثل تهديدا للسلام الوطني والإقليمي والدولي. وهذا هو السبب في أن وفدي يريد تأكيد أهمية التدابير التي ترمي إلى وقف التدفق غير المشروع للأسلحة. وخاصة الاتجار بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة.

وفي هذا السياق أود أن أسترعي اهتمام الهيئة إلى بعض المبادرات التي اتخذها بلدي، مالي. ففي عام ١٩٩٤ طلب رئيس جمهورية مالي، السيد ألفا عمر كوناري، ونال مساعدة خاصة من الأمين العام للأمم المتحدة بغية دراسة سبل ووسائل وقف انتشار الأسلحة الصغيرة في المنطقة دون الإقليمية الصحراوية الساحلية. ومنذ عام ١٩٩٤ أسفرت هذه المبادرة التي حظيت بقبول مدو نتيجة للتدمير المشهود لآلاف الأسلحة في تمبكتو قبل عامين، عن تقديم مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة للدول لوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وجمع تلك الأسلحة".

كما أن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا اعتمد في أبوجا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بمبادرة من مالي أيضا الإعلان الخاص بالوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا. وهذا يشكل تقدما هاما في مكافحة تخزين وانتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة وفرط استخدامها. وهذا الوقف الاختياري الذي بدأ نفاذه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ يشمل الأسلحة التي تحمل في اليد والألغام الأرضية والقنابل اليدوية والقاذفات المحمولة للصواريخ ومدافع المورتر فضلا عن الذخائر اللازمة لتلك الأسلحة.

وهذه المبادرة التي اتخذتها مالي والتي حظيت باستجابة مؤيدة في نيسان/أبريل ١٩٩٨ في أوسلو، وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في بروكسل، أسفرت عن مشروع للأمن المتكامل والتنمية أطلق عليه اسم برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية. وعقد في باماكو، مالي، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٩ اجتماع لوزراء خارجية بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، نظم بمشاركة الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، بغية تحديد طرائق تنفيذ البرنامج.

وتحدد خطة العمل التي اعتمدها ذلك الاجتماع تسعة مجالات ذات أولوية لأنشطة الدول الأعضاء في الجماعة، وهي تنمية ثقافة سلام؛ وتكوين قوات أمن وقوات مسلحة؛ وتعزيز الرقابة على الموانئ والمطارات والحدود؛ وإنشاء مصرف بيانات وسجل وطني للأسلحة الخفيفة؛ وجمع وتدمير الأسلحة الزائدة التي تم الحصول عليها دون إذن؛ وتسهيل إقامة الحوار مع المنتجين والموردين، وذلك يشمل بوجه خاص إجراء الحوار من خلال ترتيبات وأسفار؛ وتنقيح ومواءمة التشريعات والإجراءات الوطنية؛ وتعبئة الموارد لبلوغ أهداف برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، وتوسيع نطاق الانضمام إلى الوقف الاختياري؛ وأخيرا تعزيز التعاون مع المنظمات في المجتمع المدني. وتفصح هذه التدابير عن تصميم الدول الست عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على منع تخزين وانتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة وفرط استخدامها في منطقتها دون الإقليمية، بقصد إقامة منطقة مؤاتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويرى وفدي أن هذه الجهود من جانب بلدان الجماعة تستحق التأييد من المجتمع الدولي وصولا إلى مزيد من التعاون والتنسيق الشاملين لاقتلاع جذور انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة وتخفيف آثارها المدمرة.

وتعقد الهيئة هذه الدورة في وقت تثير فيه مسألة نزع السلاح اهتماما خاصا في جميع أنحاء العالم. وعلينا أن نستفيد استفادة كاملة من هذا الوضع للنهوض ببرنامج نزع السلاح على كل المستويات، من أسلحة الدمار الشامل إلى الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة. وقد أصبح ترشيد عمل الهيئة ضرورة ملحة. وفي هذا السياق يوافق وفدي على الاقتراح المقدم من رئيس اللجنة الجامعة في دورتها الأخيرة.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أهنئكم، يا سيادة الرئيس على انتخابكم لهذا المنصب الهام. إن وفدي على اقتناع بأن مهاراتكم الدبلوماسية ودرايتكم في مجال نزع السلاح والأمن الدولي وقيادتكم القديرة ستكفل نجاح هيئة نزع السلاح في الاضطلاع بالمهام التي أوكلتها الجمعية العامة إليها. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم والسيد مارتينوف على قيادته القديرة لأعمال الهيئة خلال دورة عام ١٩٩٨ الموضوعية.

إن دورة عام ١٩٩٩ الموضوعية للهيئة تعقد في مناخ يزداد فيه تفهم المجتمع الدولي لمسائل نزع السلاح. وهذه السنة لها أهمية حاسمة بالنسبة لنا جميعا، والدورة الحالية للهيئة لها أهمية كبيرة، على الأقل لأنها من الدورات الأخيرة التي تعقد خلال هذه الألفية. وفي هذا الصدد، بغية الانتقال إلى القرن المقبل بكرامة، يجب أن نبذل ما في وسعنا لبلوغ الأهداف السامية التي وضعناها لأنفسنا.

وعشية القرن الحادي والعشرين، وفي الوقت الذي يواجه المجتمع الدولي فيه مهمة تسوية المشاكل العالمية العديدة التي تمثل تهديدات جسيمة للسلم والأمن الدوليين، يجب علينا حقا أن نجدد جهودنا الرامية إلى تدعيم النتائج التي تحققت حتى اليوم وإلى إحراز المزيد من التقدم في ميدان نزع السلاح.

وفي السنوات الأخيرة أصبحت مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية بندا ثابتا في جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح. ومما هو مسلم به على نطاق واسع أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في شتى مناطق العالم جزء لا يتجزأ من آلية عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وأنه يزيد تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

إن هذه المسألة تكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشمل اليوم أكثر من نصف مساحة الأرض وأن أكثر من ١٠٠ دولة تشارك في هذه المناطق. كذلك اعترفت وثائق دولية عديدة بأهمية تلك المناطق لتعزيز السلم والأمن عالميا وإقليميا، بما في ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها؛ وتقرير الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وأيضا في جدول أعمال هذه الدورة الهامة لهيئة نزع السلاح. ومما لا شك فيه أن هذه المسألة ستعتبر إحدى المسائل الأساسية التي تواجه مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن جمهورية أوزبكستان تعمل على نحو متصل لكفالة السلم وتعزيز الأمن الإقليمي. ونود أن نلاحظ، من بين التدابير التي اتخذتها، اقتراحها إعلان وسط آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد تحقق تقدم لا يستهان به في تنفيذ هذا الاقتراح.

وفي الفترة التي انقضت منذ الدورة الماضية لمؤتمر نزع السلاح، أجرى فريق خبراء من دول وسط آسيا مشاورات مكثفة وموضوعية، مع ممثلين لمنظمات دولية، بشأن موضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وقد حضر بعض تلك الاجتماعات خبراء من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبفضل تلك المناقشات تحقق تقدم صوب الاتفاق على جميع جوانب العناصر الأساسية لمعاهدة متعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

وقد عقدت آخر سلسلة من الاجتماعات في أوائل شباط/فبراير من هذه السنة في مدينة طشقند. وخلال تلك الاجتماعات، أجرى الخبراء مناقشات مكثفة ومثمرة للغاية بغية التوصل إلى اتفاق بشأن العديد من أحكام معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، حيث أعد مشروع تلك المعاهدة على أساس النتائج التي حققتها الاجتماعات السابقة لفريق الخبراء.

وبغية إحراز المزيد من التقدم في هذا المجال، وافق ممثلو دولنا على مواصلة المشاورات فيما بين دول وسط آسيا وأيضا على مواصلة الحوار مع الخبراء من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وكجزء من هذه العملية، سيعقد الاجتماع المقبل في أواخر هذا الشهر في جنيف، في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل.

وبغية النجاح في تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، يجب أن نضع على الصعيد الدولي نظاما يمكن التعويل عليه للجهود الجماعية للدول الأطراف في مبادرة وسط آسيا، حيث ينبغي أن يتضمن تدابير لعدم الانتشار، وتدابير للسلامة البيئية فيما يتعلق بالمواد الخام النووية، ومنع تدفق التكنولوجيا والمواد النووية إلى الخارج.

وفي هذا الصدد أود أن ألاحظ مع الارتياح قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ ألف، الذي اتخذ بتوافق الآراء. وفي ذلك القرار فإن الجمعية العامة، اقتناعا منها بأن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية يمكن أن يسهم في تحقيق نزع السلاح العام الكامل، وإذ ترى أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، على أساس الترتيبات التي تم التوصل إليها طوعا فيما بين دول المنطقة، ومع مراعاة الخصائص المميزة للمنطقة، يمكن أن يحسن أمن الدول المعنية وأن يعزز الأمن والسلم على الصعيدين العالمي والإقليمي، أهابت بجميع الدول أن تؤيد المبادرة الهادفة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. كذلك فقد أعربت الجمعية العامة عن تقديرها البالغ للخطوات الملموسة التي اتخذتها دول المنطقة بغية تنفيذ المبادرة عمليا.

وبشأن هذا الموضوع أود أن أشكر بوجه خاص ممثل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، وكيل الأمين العام دانابالا، وإدارته، فضلا عن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، على الدعم الذي قدموه في وضع العناصر الأساسية لمعاهدة توقع في المستقبل بشأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

وأود أيضا اغتنام هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود التي تكلمت هنا والتي تضمنت بياناتها كلمات تأييد صادقة لمبادرتنا لإنشاء تلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية.

ونلاحظ أن السنوات الأخيرة شهدت تحقيق إنجازات هامة في عملية نزع السلاح. إن الاتفاق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وغير ذلك من الصكوك الدولية الأخرى، يأتي دليلا على ذلك.

كانت أوزبكستان من بين الدول العشر الأولى التي وقعت وصدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا يكشف ليس فقط عن تفهمنا العميق لأهمية المعاهدة فحسب، ولكن عن رغبتنا في الاسهام الحقيقي في حل مشكلة انتشار الأسلحة النووية، وفي تحسين الحالة البيئية للكوكب، وفي زيادة الأمن العالمي والاستقرار الإقليمي أيضا.

وفي ميدان عدم الانتشار النووي، أوزبكستان طرف ليس في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فحسب، ولكن في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية أيضا. والاتفاق الموقع بين جمهورية أوزبكستان والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الضمانات في سباق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد تأكد بتوقيعنا على البروتوكول الاضافي في ١٩٩٨.

وأوزبكستان ترحب بفكرة عقد مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وانطلاقا من موقفها القائم على المبدأ المؤيد لتعزيز نظام عدم الانتشار، تدعو إلى النفاذ السريع لتلك المعاهدة. ونحن نرى أن ذلك المؤتمر من شأنه أن يوفر فرصة قيمة لوضع أكثر التدابير فعالية لتحقيق التصديق السريع على المعاهدة، ويمكن أن يصبح حجر زاوية في تحسين عدد من المبادرات العالمية والإقليمية؛ والانعقاد الناجح عام ٢٠٠٠ لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها؛ وتعزيز جهد المجتمع الدولي لدعم نظام عدم الانتشار النووي على عتبة الألفية المقبلة.

في أوزبكستان، نعتقد أن مسألة نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للوضع العالمي في الحقائق السياسية السائدة اليوم.

وتعزيز نظام عدم الانتشار بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل وتحديد مجموعة البلدان الحائزة للأسلحة النووية من أولويات سياستنا الخارجية في مجال الأمن الدولي.

وجمهورية أوزبكستان، باعتبارها من الدول التي أخذت زمام المبادرة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، ترى أن عليها مسؤولية عن تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وهي على استعداد للمشاركة بشكل نشط في عملية إحراز المزيد من التقدم في ميدان نزع السلاح.

في الختام، أؤكد لكم، سيدي الرئيس - تأييد وفد بلدي الكامل وتعاونه الوثيق في جهودكم لتحقيق نتائج ناجحة في هذه الدورة لهيئة نزع السلاح.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥

- - - - -